

التقرير الخامس للجنة "أ"

(مسودة)

عقدت اللجنة "أ" جلساتها الحادية عشرة والثانية عشرة في ٢٣ أيار/ مايو ٢٠٢٦، برئاسة الدكتور نيمور سلطانغازيف (كازاخستان).

وتقرر أن توصي جمعية الصحة العالمية التاسعة والسبعين باعتماد القرار والمقرر الإجرائي المرفقين المتعلقين بالبندين التاليين من جدول الأعمال:

توفير الصحة

١٢- استعراض وتحديث بشأن المسائل التي نظر فيها المجلس التنفيذي

١٢-٨ تقرير فريق الخبراء الاستشاري بشأن مدونة المنظمة العالمية لقواعد الممارسة بشأن توظيف العاملين الصحيين على المستوى الدولي

قرار واحد بعنوان:

- مدونة المنظمة العالمية لقواعد الممارسة بشأن توظيف العاملين الصحيين على المستوى الدولي

١٢-٩ مسودة خطة العمل العالمية المحدثة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات

مقرر إجرائي واحد

البند ١٢-٨ من جدول الأعمال

مدونة المنظمة العالمية لقواعد الممارسة بشأن توظيف العاملين الصحيين على المستوى الدولي

إن جمعية الصحة العالمية التاسعة والسبعين،

وقد نظرت في التقرير الموحد المُقدّم من المدير العام؛^١

إذ تستذكر القرار ج ص ع ٦٣-١٦ (٢٠١٠) بشأن مدونة المنظمة العالمية لقواعد الممارسة بشأن توظيف العاملين الصحيين على المستوى الدولي (المشار إليه فيما بعد باسم "مدونة المنظمة العالمية لقواعد الممارسة"، وكذلك القرار ج ص ع ٦٩-١٩ (٢٠١٦) بشأن الاستراتيجية العالمية بشأن الموارد البشرية الصحية: القوى العاملة ٢٠٣٠، وسائر القرارات السابقة الصادرة عن جمعية الصحة بشأن القوى العاملة الصحية؛

وإذ تسلّم بأن جميع البلدان بحاجة إلى تعزيز القوى العاملة الصحية لتسريع وتيرة التقدّم نحو التغطية الصحية الشاملة، والاستجابة للطوارئ الصحية، وتلبية طموحات الجمهور المتغيرة؛

وإذ تؤكّد مجدداً جميع المبادئ التوجيهية والأهداف الواردة في مدونة المنظمة العالمية لقواعد الممارسة؛

وإذ تشير إلى الاستنتاجات التي خلصت إليها جولات الإبلاغ الخمس من جانب الدول الأعضاء، وتوصيات فريق الخبراء الاستشاري المعني بمدونة المنظمة العالمية لقواعد الممارسة بشأن توظيف العاملين الصحيين على المستوى الدولي (المشار إليه فيما بعد باسم "فريق الخبراء الاستشاري")، الناتجة عن ثلاثة استعراضات لمدى ملائمة وفعالية مدونة المنظمة العالمية لقواعد الممارسة؛

وإذ تؤكّد الأهمية المتزايدة لمدونة المنظمة العالمية لقواعد الممارسة، التي تتسم بطابع طوعي، حسبما يتضح من زيادة تنقل العاملين الصحيين على المستوى الدولي، والتحسّن الكبير في الإبلاغ، واستمرار مشاركة العديد من الدول الأعضاء؛

وإذ تشير بقلق إلى استمرار التحدي المتمثل في تفاوت التقدّم المحرز في تطبيق المواد المختلفة لمدونة المنظمة العالمية لقواعد الممارسة، وأوجه عدم الإنصاف في المنافع العائدة على النظم الصحية في بلدان المنشأ، على الرغم من اعتماد تدابير بشأن تعليم العاملين الصحيين وتنظيمهم وتقديم الحوافز لهم ودعمهم؛

وإذ تسلّم بأن النساء يشكّلن غالبية القوى العاملة العالمية في مجالي الصحة والرعاية، مؤكدة الحاجة لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك فجوة الأجور ونقص تمثيل النساء في مناصب القيادة العليا واتخاذ القرار؛

وإذ تعترف بالتقدّم المحرز منذ اعتماد مدونة المنظمة العالمية لقواعد الممارسة في تعزيز بيانات القوى العاملة الصحية وحقوق العاملين الصحيين المهاجرين، ودمج مبادئ التوظيف الأخلاقي في السياسات الوطنية؛

وإذ يساورها القلق بشأن استمرار التحديات المتمثلة في التوزيع غير المنصف للعاملين الصحيين والتي تتفاقم بسبب تنقل العاملين الصحيين على المستوى الدولي عبر مسارات متعددة والضغط المتزايد على النظم الصحية الناتج عن الطوارئ الصحية العالمية وقيود التمويل؛

وإذ تضع في اعتبارها استنتاجات الاستعراض الثالث لمدونة المنظمة العالمية لقواعد الممارسة وتوصياته التي قدّمها فريق الخبراء الاستشاري إلى المجلس التنفيذي في دورته الثامنة والخمسين بعد المائة،^٢ التي تبين أن بلدان المقصد المرتفعة الدخل تحقق وفورات كبيرة في تكاليف التعليم المهني الصحي من خلال التوظيف الدولي، بينما لم تتحقق الاستثمارات المرجوة في النظم الصحية في بلدان المنشأ النامية على النحو الذي يفضي إلى تحقيق المنافع النسبية المتوقعة؛

وإذ تسلّم بأن بلدان المقصد تُسهم أيضاً في النظم الصحية لبلدان المنشأ من خلال برامج التعاون الثنائي وشراكات المهارات، وبأن هذه العلاقة تتطلب استثماراً متبادلاً من جميع الأطراف؛

وإذ تسلّم بأن كل من بلدان المنشأ وبلدان المقصد عليها اتخاذ إجراءات استباقية (للتصدي لعوامل الطرد والجذب) من أجل التسخير الكامل لإمكانات مدونة المنظمة العالمية لقواعد الممارسة، بما يتماشى مع مبادئها؛

وإذ تشير إلى ملاحظة فريق الخبراء الاستشاري بأن تدعيم الإرشادات المعيارية، وتحديث الأحكام، وتعزيز آليات المساءلة، في سياق تزايد الاعتماد المتبادل بين النظم الصحية، يشكل متطلبات ضرورية لضمان استمرار ملائمة مدونة المنظمة العالمية لقواعد الممارسة وفعاليتها في دعم التنقل المنصف والمستدام والأخلاقي للقوى العاملة الصحية؛

وإذ تؤكد أهمية الحوار بين القطاعات الذي يشمل وزارات الصحة والتعليم والعمل والشؤون الخارجية، وكذلك منظمات العاملين الصحيين وجمعياتهم المهنية، لضمان اتساق السياسات في إدارة تنقل القوى العاملة الصحية؛

وإذ تسلّم بأن برنامج العمل المعني بالقوى العاملة الصحية في المنظمة، المدمج في أكاديمية منظمة الصحة العالمية التي أعيد هيكلتها حديثاً، إلى جانب سياقات أخرى، هو أداة لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ مدونة المنظمة العالمية لقواعد الممارسة،

١- **تعتمد** التعديلات على المواد ٢ و ٥ و ١٠ من مدونة المنظمة العالمية لقواعد الممارسة الواردة في ملحق هذا القرار؛

٢- **تبحث** جميع الدول الأعضاء على اتخاذ الإجراءات التالية، باعتبارها جزءاً أساسياً من تعزيز النظم الصحية، بهدف تدعيم تطبيق مدونة المنظمة العالمية لقواعد الممارسة بما يتماشى مع توصيات تنفيذ المدونة الصادرة عن فريق الخبراء الاستشاري وفقاً للسياق الوطني والأولويات الوطنية:

(١) السعي، حسب الاقتضاء، إلى بلورة سياسات وخطط واستثمارات وممارسات مستدامة فيما يتعلق بالقوى العاملة الصحية تقلل الحاجة إلى التوظيف الدولي، وتدعم، بالتوازي مع ذلك، تعزيز النظم الصحية؛

(٢) جمع وتبادل البيانات عن التدفقات الدولية للطلاب والمتدربين في التعليم المهني الصحي أثناء تدريبهم؛

(٣) الإبلاغ، كل ثلاث سنوات، عن البيانات المتعلقة بالهجرة وتنفيذ مدونة المنظمة العالمية لقواعد الممارسة من خلال بوابة حسابات القوى العاملة الصحية الوطنية التابعة للمنظمة ومن خلال عملية الإبلاغ عن المدونة؛

(٤) إعطاء الأولوية للبحوث المتعلقة بالقوى العاملة في مجالي الصحة والرعاية على المستويين الوطني والدولي لاستحداث معارف حاسمة الأهمية من أجل إدارة الهجرة على نحو أكثر إنصافاً وكفاءة؛

(٥) تشجيع إقامة شراكات متبادلة المنفعة تسهّل تبادل المهارات في مجال الرعاية الصحية وتفيد النظم الصحية في كل من بلدان المنشأ وبلدان المقصد على حد سواء؛

٣- **تحت** بلدان المقصد المستفيدة من توظيف العاملين الصحيين على المستوى الدولي على إقامة ترتيبات استثمار مشترك متفق عليها ومنظمة وقابلة للقياس وشفافة لتحقيق منافع نسبية في النظم الصحية وتطوير القوى العاملة في بلدان المنشأ، بما في ذلك، على سبيل المثال، الشراكات بشأن المهارات؛ أو المساعدة الإنمائية الخارجية الرسمية أو ميزانيات الصحة أو التعليم أو قطاعات أخرى؛ أو آليات مالية أخرى تتماشى مع إرشادات المنظمة بشأن الاتفاقات الثنائية وتنقل العاملين الصحيين؛

٤- **تدعو** الجهات الشريكة للمساهمة في تعزيز تنفيذ مدونة المنظمة العالمية لقواعد الممارسة، داعيةً تحديداً إلى ما يلي:

(١) أن تتقاسم الجمعيات المهنية، والجهات التنظيمية، وجهات الاستقدام في القطاع الخاص، وأصحاب العمل، والمجتمع المدني، البيانات والمعلومات المتعلقة بالقوى العاملة الصحية وممارسات التوظيف الدولي، مع احترام الحقوق السيادية لكل بلد على بياناتها ومعلوماتها؛

(٢) أن يعزز المجتمع المدني والجهات التنظيمية والجمعيات المهنية جهود المناصرة في مجال التوظيف الأخلاقي، ولاسيما بين جهات الاستقدام في القطاع الخاص، وأصحاب العمل، والمؤسسات التعليمية؛

(٣) أن تعزز الجهات المانحة ووكالات التنمية، متى كان مناسباً، وتمول الاستثمارات المشتركة في النظم الصحية في بلدان المنشأ والشراكات المتبادلة المنفعة لدعم استدامة القوى العاملة الصحية، بما في ذلك مراعاة الظروف الخاصة للبلدان النامية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والسياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات؛

(٤) أن يدعم شركاء التنمية والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية تطوير القدرات الأساسية، ولاسيما في البلدان النامية، لرصد ديناميات تدفقات القوى العاملة الصحية والتدابير المتعلقة بتعليم القوى العاملة الصحية وتوظيفها واستبقائها لمعالجة دوافع هجرة القوى العاملة الصحية؛

(٥) أن تدعم المؤسسات الأكاديمية والبحثية البحوث المتعلقة بهجرة القوى العاملة في مجالي الصحة والرعاية لتحديد كل من المعوقات والعوامل الميسرة للتنفيذ الفعال للإدارة المنصفة لتنقل العاملين الصحيين على المستوى الدولي؛

٥- **تطلب** إلى المدير العام ما يلي:

(١) نشر نسخة محدثة من مدونة المنظمة العالمية لقواعد الممارسة تشمل النص الإضافي الوارد في الملحق، حسبما اتفقت عليه الدول الأعضاء؛

(٢) تقديم كل الدعم الممكن للدول الأعضاء، حسبما ومتى تطلب، لتنفيذ النسخة المحدثة من مدونة المنظمة العالمية لقواعد الممارسة؛

(٣) التحديث المنتظم لقائمة المنظمة لدعم وضمانات القوى العاملة الصحية (كل ثلاث سنوات، ومن المقرر إجراء التحديث القادم في عام ٢٠٢٦)، مع تضمينها المرونة اللازمة في تطبيق القائمة حسبما أوصى فريق الخبراء الاستشاري، وبموجبها (١) يجوز للدول الأعضاء المدرجة في القائمة إبلاغ الأمانة باستعدادها للسماح بالتوظيف النشط على المستوى الدولي؛ (٢) يجوز للدول الأعضاء غير المدرجة في القائمة أن تبلغ الأمانة برغبتها في الاستفادة من تدابير الدعم والضمانات المذكورة في القائمة؛

(٤) وضع إجراءات تشغيلية لتطبيق المرونة في إطار قائمة المنظمة لدعم وضمانات القوى العاملة الصحية، بما في ذلك عمليات إخطار وتأكيده موحدة تتيح للبلدان المدرجة في القائمة أن تبدي استعدادها للسماح بالتوظيف النشط تحت ظروف محددة، وللبلدان غير المدرجة في القائمة أن تطلب الاستفادة من الضمانات،

وتقديم إرشادات لضمان بقاء أي عملية توظيف بموجب هذه المرونة متوافقة مع التوظيف الأخلاقي، وتبادل المنافع، واستدامة النظم الصحية في بلدان المنشأ؛

(٥) دعم جهود تنفيذ الإرشادات العملية بشأن الاتفاقات الثنائية والشراكات المتبادلة المنفعة بين الدول الأعضاء، بما في ذلك الاستثمارات المشتركة وآليات التمويل بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد وتحديث الإرشادات، عند الضرورة، مع مراعاة الظروف العملية التي تواجهها البلدان؛

(٦) تقديم الدعم التقني للدول الأعضاء، حسب الطلب، لتطبيق مدونة المنظمة العالمية لقواعد الممارسة، بسبل منها المساعدة التقنية بشأن إعداد اتفاقات ثنائية ذات فوائد نسبية، إلى جانب حصائل متبادلة المنفعة للنظم الصحية، وبشأن تفعيل الاستثمارات المشتركة وتيسير الحوار في مجال السياسات بين الدول الأعضاء؛

(٧) التعاون مع بلدان المنشأ وبلدان المقصد، بناءً على طلبها، بشأن توظيف العاملين الصحيين على المستوى الدولي، من أجل تنفيذ مدونة المنظمة العالمية لقواعد الممارسة؛

(٨) دمج الإبلاغ عن تنفيذ هذا القرار، ولاسيما فيما يتعلق ببلدان المنشأ وبلدان المقصد على السواء ضمن آلية ودورة الإبلاغ الحاليين لمدونة المنظمة العالمية لقواعد الممارسة، مع رفع التقريرين القادمين عن تنفيذ المدونة إلى جمعية الصحة العالمية الحادية والثمانين في عام ٢٠٢٨ وجمعية الصحة العالمية الرابعة والثمانين في عام ٢٠٣١، وتقديم الاستعراض القادم لملاءمة المدونة وفعاليتها إلى جمعية الصحة العالمية الخامسة والثمانين في عام ٢٠٣٢، على التوالي؛

(٩) تنفيذ تلك الإجراءات ومسارات العمل المخصصة لدعم إعداد السياسات وتنفيذها، وأنشطة وضع المعايير والتعاون التقني، وجمع البيانات والبيئات التي تدعم الإجراءات المبينة في هذا القرار، وفي مدونة المنظمة العالمية لقواعد الممارسة، وفي الاستراتيجية العالمية بشأن الموارد البشرية الصحية: القوى العاملة ٢٠٣٠، وقرارات جمعية الصحة ذات الصلة، على التوالي، وذلك بما يتماشى مع برنامج العمل العام الرابع عشر، ٢٠٢٥-٢٠٢٨، وعملية تحديد الأولويات.

الملحق

نص إضافي لإدراجه في مدونة المنظمة العالمية لقواعد الممارسة بشأن توظيف العاملين الصحيين على المستوى الدولي (٢٠١٠)

- (١) تنطبق أحكام المدونة أيضاً على العاملين الصحيين الذين يهاجرون ويشغلون وظائف العاملين في مجال الرعاية في بلدان المقصد.
- (٢) تنطبق توصيات المدونة عالمياً في جميع البلدان، بما في ذلك أثناء الطوارئ الصحية والجوائح والكوارث البيئية والحالات الإنسانية أو الاقتصادية أو حالات الأزمات التي تتطلب دعماً إضافياً أو مكثفاً لإدارة تقديم الخدمات الصحية.
- (٣) تُشجّع الدول الأعضاء التي تعتمد على العاملين الصحيين الدوليين، بصرف النظر عن مسار التنقل أو نوع التوظيف، على عقد شراكات مع بلدان المصدر بشأن الاستراتيجيات ذات المنفعة المتبادلة، والاستثمارات المشتركة المستهدفة في مجالات محددة من القوى العاملة الصحية والنظم الصحية في بلدان المصدر.
- (٤) ينبغي لمصارف التنمية والوكالات المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية المسؤولة عن التمويل أثناء الطوارئ أن تنظر في طرائق للتمويل أثناء الطوارئ من أجل التخفيف من مخاطر فقدان القوى العاملة الصحية أثناء الأزمات.
- (٥) تُشجّع الوكالات المانحة ومبادرات الصحة العالمية والمؤسسات المالية الدولية على الاستثمار المشترك في المجالات ذات الأولوية للنظم الصحية التي تحددها البلدان التي تحتاج إلى الدعم، بتقديم استثمارات طوال دورة حياة العاملين الصحيين بأكملها (التعليم والتوظيف والاستبقاء) لتحقيق المستوى الأمثل في إدارة القوى العاملة الصحية وأدائها وتحسين صحة السكان.

البند ١٢-٩ من جدول الأعمال**مسودة خطة العمل العالمية المحدثة
بشأن مقاومة مضادات الميكروبات**

إن جمعية الصحة العالمية التاسعة والسبعين، وقد نظرت في التقرير عن مسودة خطة العمل العالمية المحدثة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات،^٣

قررت ما يلي:

(١) أن تعتمد خطة العمل العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات ٢٠٢٦-٢٠٣٦، بصيغتها الواردة في الملحق؛

(٢) أن تطلب إلى المدير العام أن يُقدّم تقريراً عن التقدم المُحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية المحدثة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات كجزء من التقارير الموحدة التي تُقدّم كل سنتين بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، إلى جمعيتي الصحة العالميتين الثمانين والثانية والثمانين في عامي ٢٠٢٧ و ٢٠٢٩ على التوالي، وكذلك إلى جمعية الصحة العالمية الرابعة والثمانين في عام ٢٠٣١.

الملحق

مسودة خطة العمل العالمية المحدثّة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات ٢٠٢٦-٢٠٣٦

أولاً: مقدمة

التحديات المتزايدة التي تشكّلها مقاومة مضادات الميكروبات

- ١- تستند هذه الطبعة الثانية من خطة العمل العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات إلى عقد من تنفيذ خطة العمل العالمية الأولى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات التي اعتمدها جمعية الصحة العالمية في عام ٢٠١٥^٥ ورحبت بها الهيئات الرئاسية للمنظمات الأخرى التي تشكّل، إلى جانب منظمة الصحة العالمية، التحالف الرباعي بشأن نهج الصحة الواحدة، وتشمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، ويُشار إليها باسم "منظمات التحالف الرباعي". وتستخلص من الدروس المستفادة، والبيّنات الناشئة، والمشهد العالمي المتغير، وتهدف إلى توجيه البلدان في تحديث خطط العمل الوطنية وتقديم الدعم لتسريع تنفيذ التزامات الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠٢٤ من خلال نهج قوي للصحة الواحدة.^٦
- ٢- تحدّث مقاومة مضادات الميكروبات عندما تتطور البكتيريا والفيروسات والفطريات والطفيليات وتكف عن الاستجابة للعوامل المضادة للميكروبات مثل المضادات الحيوية ومضادات الفيروسات ومضادات الفطريات ومضادات الطفيليات، مما يجعل علاج العدوى أكثر صعوبة أو مستحيلًا ويزيد من مخاطر انتشار المرض، والمرض الوخيم، والإعاقة، والوفاة. كما أن مقاومة مضادات الميكروبات تقوض علاج الأمراض غير السارية وقد تجعل العمليات الجراحية والإجراءات الطبية الروتينية أشد خطورة. ويهدد تزايد المقاومة بعكس مسار عقود من التقدم في الطب البشري والبيطري، والزراعة، وإنتاج الأغذية، والاستدامة البيئية، والتنمية المستدامة بوجه عام.
- ٣- وتشمل الدوافع الرئيسية لمقاومة مضادات الميكروبات الاستعمال غير الملائم لمضادات الميكروبات في جميع القطاعات، وضعف الوقاية من العدوى ومكافحتها، وانخفاض التغطية بالتمنيع. ومما يسهم كذلك في تفاقم المقاومة المخلفات البيئية الناتجة عن تصنيع الأدوية، ومرافق الرعاية الصحية، والزراعة، وإنتاج الأغذية، ونظم الصرف المنزلية والبلدية. ويؤدي انتقال العدوى من الأنشطة الزراعية والمستوطنات البشرية الكثيفة، والسفر الدولي، والتجارة في المنتجات الغذائية، والحيوانات الحية، وهجرة الأحياء البرية إلى الإسهام في انتقال العدوى عبر الحدود. ومما يزيد المشكلة تفاقمًا ضعف الإشراف على مضادات الميكروبات، والأدوية المتعدية النوعية والمغشوشة، وعدم كفاية القدرة التنظيمية، لاسيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.
- ٤- وفي عام ٢٠٢١، تسببت مقاومة مضادات الميكروبات البكتيرية وحدها بشكل مباشر في ما يقدر بـ ١,١٤ مليون وفاة بشرية وكانت مرتبطة بـ ٤,٧ ملايين وفاة في العالم. وقد يرتفع استخدام المضادات الحيوية في قطاع الأغذية والزراعة بنسبة ٢٩,٥٪ عن المستويات المسجلة في عام ٢٠١٩، ومن المحتمل أن يصل إلى ٤٨١ ١٤٢ طن بحلول عام ٢٠٤٠. وما لم تُتخذ إجراءات عاجلة، فقد تؤدي مقاومة مضادات الميكروبات إلى تراجع متوسط العمر المتوقع في العالم بمقدار ١,٨ سنة خلال عقد من الزمن، وتسبب في وفاة عدد يصل إلى ٣٩ مليون شخص بحلول عام ٢٠٥٠، مما يؤثر تأثيراً غير متناسب على الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل.

٤. نظر المجلس التنفيذي في دورته الثامنة والخمسين بعد المائة في نسخة سابقة من هذه المسودة لخطة العمل العالمية المحدثّة في الوثيقة مت ١٨/١٥٨، الملحق.

٥. القرار ج ص ٦٨-٧.

٦. منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تدعم تعريف نهج "الصحة الواحدة" (تم الاطلاع في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٥).

٥- وتسبب الآثار الاقتصادية قدراً مماثلاً من القلق. وما لم تُتخذ إجراءات قوية، فقد تصل تكاليف العلاج والخسائر في الإنتاجية في العالم إلى ٤١٢ مليار دولار أمريكي و٤٤٣ مليار دولار أمريكي على التوالي بحلول عام ٢٠٣٥. وقد تصل الخسائر التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي العالمي في إنتاج الثروة الحيوانية إلى ٥٧٥ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٥٠، مع تكبد خسائر عالمية في الرفاه العالمي تقارب تريليون دولار أمريكي.

٦- وعلى العكس من ذلك، يمكن أن يؤدي الاستثمار في الوقاية من العدوى ومكافحتها، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والتطعيم، والبحث والتطوير في مجال مضادات الميكروبات الجديدة، إلى جانب الاستعمال الملائم للمضادات الحيوية والتخلص الآمن منها، إلى تلافى أكثر من ١١٠ ملايين وفاة وتحقيق مكاسب اقتصادية تقارب تريليون دولار أمريكي بين عامي ٢٠٢٥ و ٢٠٥٠. ويمكن أن يؤدي انخفاض بنسبة ٣٠٪ في استعمال المضادات الحيوية في المواشي خلال خمس سنوات إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمقدار ١٢٠ مليار دولار أمريكي، مع تحقيق فوائد إضافية من التصدي للاتجار غير المشروع في المنتجات المتدنية النوعية والمغشوشة، وتعزيز إدارة النفايات، ومكافحة التلوث.

ثانياً: السياق الاستراتيجي للاستجابة العالمية لمقاومة مضادات الميكروبات

التقدم الرئيسي المُحرز منذ عام ٢٠١٥

٧- منذ إطلاق خطة العمل العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات لعام ٢٠١٥، نما زخم سياسي في أعقاب الاجتماعات الرفيعة المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عُقدت في عامي ٢٠١٦ و ٢٠٢٤، والالتزامات المتعاقبة لمجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين، والمؤتمرات الوزارية التي تُعقد كل سنتين. وأُنشئت هيكل حوكمة عالمية، منها الأمانة المشتركة للمشاركة الرباعية المعنية بمقاومة مضادات الميكروبات، ومجموعة القيادة العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، ومنصة الشراكة من أجل العمل على مكافحة مقاومة مضادات الميكروبات، وفريق الخبراء المستقل المعني بالأدلة المتعلقة بجهود مكافحة مقاومة مضادات الميكروبات. وقد وضع أكثر من ١٧٠ بلداً خطط عمل وطنية متعددة القطاعات. وتم تعزيز الوعي العام عن طريق الأسبوع العالمي السنوي للتوعية بمقاومة مضادات الميكروبات. ويسهم الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لمقاومة مضادات الميكروبات الذي أنشئ في عام ٢٠١٩ في حفز الجهود القطرية ورصد التقدم المُحرز عن طريق آلية استقصاء التقييم الذاتي القطري بشأن تتبع مقاومة مضادات الميكروبات.

٨- وقامت منظمات وشركاء التحالف الرباعي بتوسيع نطاق الإرشادات الاستراتيجية والتشغيلية، بسبب منها نشر خطة عمل منظمة الأغذية والزراعة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ ومبادراتها للحد من مضادات الميكروبات في المزارع (RENOFRARM)؛ والتقارير المرجعي الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعنوان "النأهب لمكافحة الجراثيم المستعصية" (٢٠٢٣)؛ وأولويات المنظمة الاستراتيجية والتشغيلية في مجال التصدي للعدوى البكتيرية المقاومة للأدوية في قطاع صحة الإنسان؛ واستراتيجية المنظمة العالمية لصحة الحيوان لعام ٢٠١٦ بشأن مقاومة مضادات الميكروبات.

٩- وقد عززت قدرات الترصد عبر القطاعات، وأدت البيانات الجديدة المستخلصة من مشروع البحوث العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات إلى زيادة تعزيز فهم عبء مقاومة مضادات الميكروبات واتجاهاتها. وفي عام ٢٠٢٥، أبلغت ١٠٤ بلدان النظام العالمي لترصد مقاومة مضادات الميكروبات واستعمالها ببيانات عن مضادات الميكروبات واستعمالها، ويستخدم أكثر من ٥٠ دولة نظام منظمة الأغذية والزراعة الدولي لرصد مقاومة مضادات الميكروبات، وأسهم ١٥٧ بلداً في قاعدة بيانات المنظمة العالمية لصحة الحيوان بشأن استعمال مضادات الميكروبات. وفيما بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٢، انخفض استعمال مضادات الميكروبات في الحيوانات بنسبة ٥٪ على مستوى العالم، بينما بلغت معدلات التغطية بالإبلاغ ٧١٪ من الكتلة الأحيائية الحيوانية العالمية. وعلاوة على ذلك، أبلغ ٧١٪ من البلدان عن عدم استعمال المضادات الحيوية كمحفزات للنمو في الإنتاج الحيواني في عام ٢٠٢٢. ومع ذلك، لا تزال عمليات الرصد والترصد البيئي للميكروبات المقاومة وبقياء مضادات الميكروبات محدودة. وتعكف منظمات التحالف الرباعي على إعداد نظام الترصد العالمي المتكامل لمضادات الميكروبات ليكون مستودع بيانات شامل لعدة قطاعات.

فجوات كبيرة في الاستجابة

١٠- على الرغم من التقدم المُحرز، لا تزال هناك فجوات كبرى. إذ لا يزال عدم كفاية التمويل، وضعف المساءلة، ومحدودية إدماج مقاومة مضادات الميكروبات في خطط التنمية الوطنية والدولية تعيق التقدم. ولم يبلغ سوى ١٠٪ من البلدان عن تخصيص تمويل محلي لخطط العمل الوطنية المتعددة القطاعات بشأن مقاومة مضادات الميكروبات في عام ٢٠٢٤، مما يُقيّد التنفيذ بقدر كبير.

١١- ولا تزال الأبعاد البيئية لمقاومة مضادات الميكروبات تُعالج معالجة غير كافية، مع استمرار وجود بيانات وفجوات سياساتية على الرغم من الاعتراف بالدور الحاسم الذي تؤديه البيئة في تطور المقاومة وسريانها وانتشارها. ويجب دمج التدخلات البيئية على وجه السرعة في الاستجابة الوطنية لمقاومة مضادات الميكروبات وتعزيز البحوث بهدف فهم أهميتها على نحو أفضل^٧. كما توجد فجوات في إنتاج النباتات وحمايتها، واستخدام مبيدات الفطريات، ومقاومة مضادات الفطريات.

١٢- ولا تزال العوامل الاجتماعية الاقتصادية والسلوكية تُسهم في انتشار مقاومة مضادات الميكروبات. وتشمل هذه العوامل أوجه الهشاشة في النظم المشتركة بين القطاعات التي كشفت عنها جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)؛ وعدم كفاية الوقاية من العدوى ومكافحتها، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية؛ وانخفاض معدلات التغطية بالتمنيع؛ والأزمات الإنسانية ونزوح السكان؛ وعدم كفاية ممارسات تربية الحيوانات؛ وسوء الظروف الموفرة للأمن البيولوجي.

١٣- ولا يزال مسار الإنتاج العالمي للجديد من مضادات الميكروبات ووسائل التشخيص راكداً بسبب نقص الاستثمارات وقلة الحوافز المقدمة للبحث والتطوير، ويتفاقم ذلك بسبب الإتاحة غير المنصفة للمنتجات المضمونة الجودة وضعف الإشراف على مضادات الميكروبات عبر القطاعات.

١٤- ولا تزال الفرص التي يوفرها التقدم التكنولوجي، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي وتحليل التسلسل الجيني والأدوات الرقمية، غير مستغلة بالقدر الكافي في الترصد، والإشراف، واتخاذ القرارات بالاستناد إلى البيانات.

١٥- وتحتاج البلدان إلى قدرات وتمويل وتنسيق أشد قوة لتحديد أولويات الخطط الوطنية المتعددة القطاعات لمقاومة مضادات الميكروبات وتحديد تكاليفها، وتنفيذها، ورصدها. ومن الضروري تعزيز التعاون الإقليمي والعالمي والمساعدة التقنية للتوصل إلى نهج فعال للصحة الواحدة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات.

التركيز الاستراتيجي من أجل المستقبل

١٦- تُركّز خطة العمل العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات هذه على تسريع الإجراءات للوفاء بالالتزامات الناشئة عن إعلان السياسات لعام ٢٠٢٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال حوكمة فعالة متعددة القطاعات تعالج الأبعاد البيئية والإتاحة المنصفة لمضادات الميكروبات واللقاحات وأدوات التشخيص. وهي تروج لنهج يولي الوقاية الأولية القصوى، مع التركيز على الوقاية من العدوى ومكافحتها، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والأمن البيولوجي، والممارسات الملائمة لتربية الحيوانات، والتطعيم، وبدائل مضادات الميكروبات والوقاية من التلوث، إلى جانب تعزيز الترصد، والإشراف على الأدوية المضادة للميكروبات، والبحث والابتكار، والتغيير السلوكي، والتمويل المستدام.

١٧- وتوفر الخطة إرشادات قابلة للتكيف تمكّن البلدان من تسريع العمل من خلال نهج يشمل المجتمع ككل والصحة الواحدة، مع الاستجابة للتهديدات الناشئة استناداً إلى السياقات والأولويات الوطنية. وهذه الخطة تكملها إرشادات تشغيلية منفصلة وإطار للرصد والتقييم.

^٧ [UNEP/EA.7/Res.11](https://www.unep.org/ea/7/Res.11). قرار بشأن الأبعاد البيئية لمقاومة مضادات الميكروبات.

عملية الإعداد والتشاور

١٨- قادت منظمات التحالف الرباعي عملية تشاورية واسعة النطاق بدأت في المؤتمر الوزاري العالمي الرفيع المستوى الرابع المعني بمقاومة مضادات الميكروبات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤، وتلاها مسح إلكتروني عالمي وعمليات صياغة متكررة. وعُقدت مشاورات مفتوحة مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة عبر منصة الشراكة من أجل العمل على مكافحة مضادات الميكروبات ومع الدول الأعضاء عبر كل من آليات التحالف الرباعي. وسيُعرض النص بصيغته النهائية على جمعية الصحة العالمية التاسعة والسبعين لكي تنظر فيه وإلى الأجهزة الرئاسية لمنظمات التحالف الرباعي لكي تنظر فيه في عامي ٢٠٢٦ و٢٠٢٧.

ثالثاً: الغاية المنشودة ونظرية التغيير

الغاية المنشودة

١٩- تهدف خطة العمل العالمية المحدثة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات إلى الحفاظ على القدرة على علاج الأمراض التي تصيب الإنسان والحيوان والنبات عن طريق ضمان الإتاحة المنصفة لأدوية مضادة للميكروبات مأمونة وفعالة للأجيال الحالية والمقبلة، مع خفض معدل انتشار العدوى من خلال نهج شامل ونهج الصحة الواحدة، والمساهمة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

نظرية التغيير

٢٠- تهدف الخطة إلى ما يلي: تحقيق انخفاض بنسبة ١٠٪ في وفيات البشر المرتبطة بمقاومة مضادات الميكروبات البكتيرية؛ والحد من استعمال مضادات الميكروبات في النظم الزراعية والغذائية في العالم؛ والحد من التلوث البيئي بالميكروبات المقاومة لمضادات الميكروبات وبقياء مضادات الميكروبات بحلول عام ٢٠٣٠، تماشياً مع الالتزامات الناشئة عن إعلان السياسات لعام ٢٠٢٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات.

٢١- وتعكس نظرية التغيير الحصائل الرئيسية المتعلقة بالتنفيذ الفعال والمنسق لتلك التدخلات البالغة الأهمية ومسار التأثير بدءاً من المدخلات وانتهاءً بإحداث التأثير، مع مراعاة السياقات الوطنية.

رابعاً: الأهداف الاستراتيجية

٢٢- لتحقيق الغاية المنشودة من الخطة، وُضعت ستة أهداف استراتيجية مترابطة تستند إلى خطة العمل العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات لعام ٢٠١٥، لتتيح للبلدان ومنظمات التحالف الرباعي وشركاء التنفيذ والمجتمع المدني والقطاع الخاص إطاراً لمواءمة وتسريع تنفيذ خطط عمل وطنية لمقاومة مضادات الميكروبات مناسبة لكل سياق.

الهدف الاستراتيجي ١: تعزيز الوعي والترويج لإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي المناسب بغية الحد من مخاطر مقاومة مضادات الميكروبات في جميع القطاعات

٢٣- التغيير السلوكي ضروري للحد من مخاطر مقاومة مضادات الميكروبات، والانتقال مما يتجاوز الإدراك إلى العمل الذي يحفز التغيير الدائم. ويجب أن تكون الاستراتيجيات الوطنية للتوعية بمقاومة مضادات الميكروبات والتغيير السلوكي شاملة ومُسندة بالبيّنات، ومناسبة للسياق، ومختبرة محلياً، مع معالجة العوائق الاجتماعية الاقتصادية والهيكلية والتركيز على تعزيز الاستعمال الملائم وخفض الحاجة إلى مضادات الميكروبات عبر القطاعات. ويلزم توجيه رسائل قوية للتصدي للدوافع البيئية لمقاومة مضادات الميكروبات والترويج لإدارة النفايات ومياه الصرف الصحي والوقاية من التلوث ومكافحته في جميع القطاعات. ويمكن الاستفادة من الأدوات الرقمية والنهج المعتمدة على البيانات لتوليد رؤى ثاقبة وتصميم رسائل موجهة ومترجمة إلى اللغات المحلية، وتعزيز الرصد والتقييم والمساءلة.

٢٤- **وينبغي تمكين جميع أصحاب المصلحة^٨ بالمعارف اللازمة لتعزيز التغيير السلوكي بغية الوقاية من مقاومة مضادات الميكروبات عبر القطاعات.** وينبغي إعداد الرسائل مع الفئات المستهدفة، وأن تكون الرسائل ملائمة من الناحية الثقافية وأن تُقدّم عبر منصات مناسبة. وينبغي أن تعالج الفئات السكانية المعرضة للخطر وتبني الثقة عن طريق معلومات متسقة ومُسندة بالبيّنات. وينبغي أن يكون التواصل الشامل والقابل للتنفيذ مصمماً وفقاً لسياقات المجتمع لتعزيز امتلاك زمام المبادرة في الاستجابات لمقاومة مضادات الميكروبات مع ضمان الإنصاف والوصول.

٢٥- **وينبغي أن يدمج التعليم والتدريب على جميع المستويات محتوى يتعلق بمقاومة مضادات الميكروبات يكون قائماً على الكفاءة ومراعياً للسياقات في مناهج المدارس والجامعات والتدريب المهني.** وينبغي أن يعالج التعليم المُقدّم إلى المهنيين قبل الخدمة وأثناءها^٩ الدوافع المتعددة الأبعاد لمقاومة مضادات الميكروبات والإشراف على مضادات الميكروبات. وينبغي إكمال هذه البرامج بالتواصل التشاركي، والتعلّم بين الأقران، وشن الحملات الرقمية. وينبغي أن تروج جميع أنشطة وحملات التدريب بشكل صريح لنهج الصحة الواحدة بغية تعزيز الإجراءات المتعددة القطاعات والخاصة بقطاعات محددة وتنمية التحولات الثقافية والمهنية الطويلة الأجل التي تدعم الوقاية الفعالة وممارسات الإشراف على مضادات الميكروبات.

٢٦- **وينبغي إدماج الرصد المنهجي للوعي والتغيرات السلوكية في خطط العمل الوطنية لمقاومة مضادات الميكروبات عبر القطاعات باستخدام بيانات البحث الروتيني أو الاستطلاعي أو السلوكي والتشغيلي عبر القطاعات.** وينبغي وضع مؤشرات مناسبة تسجل حصائل تدخلات التغيير السلوكي وبيانات مصنفة حسب العوامل الديموغرافية ذات صلة لإثراء استراتيجيات التواصل والوعي، وينبغي استخدامها لحفز المساءلة والتحسين المستمر لعمليات السياسات الوطنية والإقليمية والعالمية المتعلقة بمقاومة مضادات الميكروبات.

الهدف الاستراتيجي ٢: تعزيز نُظم الترصد وشبكات المختبرات لإثراء السياسات والإجراءات الفعالة والمُسندة بالبيّنات بشأن مقاومة مضادات الميكروبات عبر جميع القطاعات

٢٧- **ينبغي إرساء و/ أو تعزيز ترصد مقاومة مضادات الميكروبات عبر القطاعات مع التركيز على مقاومة البكتيريا، وتوسيع نطاق هذا الترصد ليشمل مقاومة الفطريات والطفيليات والفيروسات عند الحاجة وبقياً مضادات الميكروبات.** وينبغي إخضاع اتجاهات مقاومة مضادات الميكروبات واستخدام مضادات الميكروبات للتتبع المستمر وإكمال هذا التتبع ببيانات سلوكية واجتماعية اقتصادية لتعزيز فهم دوافع مقاومة مضادات الميكروبات. وينبغي أن تشارك المجتمعات والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص مشاركة فعالة في تبادل بيانات الترصد توجهاً للمساءلة والاستخدام الفعال في رسم السياسات.

٢٨- **وينبغي أن تكون شبكات المختبرات المضمونة الجودة على الصعيدين الوطني و/ أو الإقليمي، التي تدعمها مختبرات مرجعية ومبادرات تشخيص عالمية، ركيزة لترصد مقاومة مضادات الميكروبات عبر القطاعات.** وتشكل سلاسل التوريد الموثوقة لاختبارات التشخيص؛ ومعدات المختبرات، والكواشف؛ وتوحيد المعايير المُسندة بالبيّنات لتحديد المُمَرَضات والالتزام بهذه المعايير؛ واختبارات الحساسية للمضادات الحيوية؛ وضمان الجودة الخارجي أموراً بالغة الأهمية لضمان تسجيل بيانات عالية الجودة ومتسقة وقابلة للمقارنة داخل القطاعات والبلدان وفيما بينها، ولدعم رسم السياسات.

٢٩- **وينبغي أن تكون النُظم الوطنية لترصد مقاومة مضادات الميكروبات متماشية مع المعايير الدولية لضمان جمع بيانات مضمونة الجودة تثرى السياسات والتشريعات والاستثمارات المتعلقة بنهج الصحة الواحدة وتحليل هذه البيانات تحليلاً منهجياً ومتسقاً.** وينبغي أن يشمل الترصد البشر، والحيوانات المنتجة للأغذية، والأغذية والبيئة، ويجوز أن تشمل

٨ يشمل ذلك مقررو السياسات، والبرلمانيون، والجهات التنظيمية، وسلطات الجمارك، والمصنعون، والمهنيون في مجال صحة الإنسان والحيوان، والمزارعون، والعاملون في الصناعات الزراعية الغذائية، ومساعدو مهنيي الطب البيطري، والعاملون المجتمعيون في مجال صحة الحيوان، والمهنيون في مجال صحة الحيوانات المائية، والمهنيون البيئيون، والممارسون في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، ودوائر الصناعة، والجمهور.

٩ يشمل ذلك المهنيين في مجال الرعاية الصحية للإنسان والحيوان، والعاملين في الصناعات الغذائية والزراعية والنباتية، والمهنيين أو الممارسين في مجال البيئة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

أيضاً، تبعاً لسياق البلد وقدراته، تُنظم الإنتاج غير الرسمية، والحيوانات الأليفة، والحياة البرية. وينبغي للبلدان أن تبذل النظام العالمي لترصد مقاومة مضادات الميكروبات واستعمالها، ونظام منظمة الأغذية والزراعة الدولي لرصد مقاومة مضادات الميكروبات، وقاعدة بيانات المنظمة العالمية لصحة الحيوان بشأن استعمال مضادات الميكروبات عن البيانات الوطنية بشكل روتيني. وينبغي إرساء الترصد البيئي لمقاومة مضادات الميكروبات وبقايا الأدوية المضادة للميكروبات ودعمه بلوائح وبروتوكولات موحدة وممارسات الإشراف. وينبغي تنفيذ ترصد متكامل قائم على الممرضات الشائعة والبكتيريا المتعايشة ذات الصلة بالسياق الوطني مع مؤشرات تغطي طيف نهج الصحة الواحدة، بينما ينبغي أن يكون نظام الترصد المتكامل العالمي لمقاومة مضادات الميكروبات مستودعاً للبيانات الشاملة لعدة قطاعات دعماً لتنسيق العمل العالمي.

٣٠- وينبغي لنظم الترصد الوطنية لمقاومة مضادات الميكروبات أن تجمع بصورة منهجية بيانات موحدة ملائمة عبر القطاعات وعلى جميع مستويات الرعاية. وفي مجال صحة الإنسان، ينبغي تصنيف البيانات حسب المؤشرات والجنس والعمر وغيرها من المحددات الاجتماعية، مع تطبيق تصنيف المضادات الحيوية وفقاً لفئات الإتاحة والمراقبة والاحتياط (AWaRe). وبالنسبة لصحة الأغذية الزراعية وصحة الحيوان، ينبغي تصنيف البيانات حسب النوع، ومرحلة الإنتاج، ونوع النظام، حيثما أمكن، مع الاسترشاد بمنهجيات منظمة الأغذية والزراعة، ومواصفات الدستور الغذائي، والمعايير الدولية للمنظمة العالمية لصحة الحيوان، بما في ذلك قائمة المنظمة العالمية لصحة الحيوان بشأن العوامل المضادة للميكروبات ذات الأهمية البيطرية، ومكافئها القادم المتمثل في تصنيف AWaRe.

٣١- وينبغي تحليل ونشر البيانات عن مقاومة مضادات الميكروبات واستعمال مضادات الميكروبات بانتظام في تقارير الترصد الوطنية؛ وتبادلها داخل القطاعات ومستويات الرعاية وفيما بينها؛ واستخدامها لتعزيز الوقاية من العدوى ومكافحتها، والتمنيع، واختبارات التشخيص، والمبادئ التوجيهية للعلاج، والإشراف على مضادات الميكروبات، والمشتريات، والبحث والتطوير، والتدخلات البيئية على نحو منصف. وينبغي أيضاً أن تثري البيانات تقييمات خطط العمل الوطنية، وتقييمات المخاطر، ونظم الإنذار المبكر، والكشف عن الأخطار التي تهدد الصحة العامة الناشئة عن مقاومة مضادات الميكروبات والاستجابة لها، بما في ذلك الأنماط الظاهرية غير العادية، والأنماط الجينية للمقاومة التي يصعب تحديدها في الاختبارات الروتينية، مع تقديم دعم مخصص وفقاً لاحتياجات البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في تلك الحالات. وينبغي دمج البيانات البيئية عن مقاومة مضادات الميكروبات في الرصد الوطني لاكتشاف البؤر الساخنة، وتوجيه الوقاية من التلوث ومكافحته، وتعزيز التأهب للطوارئ المقبلة والاستجابة لها من خلال نهج منسق للصحة الواحدة.

٣٢- ويمكن الاستفادة من التقدم المحرز في التكنولوجيات الرقمية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، وتحليل التسلسل من الجيل الجديد، وأجهزة الاستشعار الحيوية، لتعزيز ترصد مقاومة مضادات الميكروبات واستعمال مضادات الميكروبات من خلال المواءمة مع المعايير الوطنية والدولية واستراتيجيات الرقمنة لتحسين تحليل البيانات في الزمن الحقيقي، ورصد الاتجاهات، واكتشاف البؤر الساخنة، والتعرف المبكر على التهديدات الناشئة، والتمكين من تبادل البيانات عبر القطاعات، والمساءلة المتبادلة.

الهدف الاستراتيجي ٣: تكثيف الوقاية من العدوى عبر جميع القطاعات للحد من عبء الأمراض المعدية والحاجة إلى مضادات الميكروبات

٣٣- للوقاية من العدوى أهمية أساسية للحد من انتشار الممرضات المقاومة للأدوية، مما يحد من الحاجة إلى مضادات الميكروبات، ويخفض المراضة والوفيات، ويحد من تصريف الممرضات في البيئة. وينبغي أن تعزز خطط العمل الوطنية لمقاومة مضادات الميكروبات التدخلات المحددة السياق والمُسندة بالبيانات عبر القطاعات. وينبغي أن ينصب التركيز على الرعاية الصحية والمرافق البيطرية، وممارسات التربية الجيدة للحيوانات، والأمن البيولوجي في المزارع، والأسر، والمستوطنات العشوائية، والمجتمعات المعرضة للتأثر بتغير المناخ، والبيئات المتأثرة بالنزاعات والكوارث، لمنع الانتشار الثنائي الاتجاه للأمراض الحيوانية المصدر ومقاومة مضادات الميكروبات بين البشر والحيوانات.

٣٤- **وفيما يتعلق بصحة الإنسان**، ينبغي ترسيخ المكونات الأساسية للوقاية من العدوى ومكافحتها في جميع بيئات الرعاية الصحية، من الرعاية الأولية إلى الرعاية المتخصصة، وأن يشمل ذلك الرعاية الطويلة الأجل. وتتطلب الوقاية الفعالة من العدوى إتاحة المياه المأمونة للجميع؛ والصرف الصحي والنظافة الصحية بما في ذلك نظافة اليدين والنظافة الشخصية؛ ومستوى جيد من الرعاية الصحية للفم؛ والوقاية من العدوى المكتسبة في مرافق الرعاية الصحية ومن الإنتان وتوفير التدبير العلاجي لهما؛ وإدارة النفايات بطريقة موثوقة في مرافق الرعاية الصحية والمجتمعات؛ وتوفير موظفين مدربين وموارد مستدامة، بما في ذلك في البيئات الهشة والمحدودة الموارد. وينبغي تعزيز برامج التمنيع الوطنية لتحقيق غايات التطعيم من أجل الحد من عبء العدوى التي يمكن الوقاية منها واستعمال المضادات الحيوية، وبالتالي مقاومة مضادات الميكروبات. وينبغي أن تكون السياسات الوطنية متوائمة مع السياق المحلي وذات صلة بإرشادات المنظمة في مجالات الوقاية من العدوى ومكافحتها، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والتمنيع.

٣٥- **وفيما يتعلق بنظم صحة الحيوان والنبات والأغذية الزراعية**، تتطلب الوقاية من العدوى ومقاومة مضادات الميكروبات نهجاً متكاملاً ينظر بعين الاعتبار لرعاية الحيوان وصحته وإنتاجه (بما في ذلك تربية الأحياء المائية)، وصحة النبات، والتنوع البيولوجي، والسلامة الغذائية والأمن الغذائي، والإدارة المستدامة للأرض والتربة والمياه والموارد البحرية، والممارسات المأمونة المتعلقة بالروث والأسمدة. وينبغي أن تشمل الإجراءات ذات الأولوية تعزيز المتطلبات المسبقة لنظم الأغذية الزراعية المستدامة، والأمن البيولوجي، وممارسات التربية الجيدة، وإدارة المياه، والإشراف، والتطعيم، والبدائل بناء على سياقات البلدان المعنية، مع الاسترشاد بمبادرة الحد من الحاجة إلى مضادات الميكروبات في المزارع من أجل تحقيق التحوّل المستدام للنظم الزراعية والغذائية (RENOFARM) وإطار إطار عمل "Farm 5Gs" اللذين أعدتهما منظمة الأغذية والزراعة. والحفاظ على صحة التربة، وحفظ التنوع البيولوجي، وتحسين التغذية، والمكافحة المتكاملة للآفات ضرورية أيضاً للحد من الاستعمال غير الملائم لمضادات الميكروبات، وبخاصة في نظم إنتاج المحاصيل. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي النظر في الكشف السريع واحتواء العدوى عن طريق الحجر الصحي، والتطهير والعلاج المناسب، وتوفير التدبير العلاجي للفاشيات بدعم من خدمات بيطرية عالية الجودة، وتحسين الأعلاف والتغذية، وبرامج التطعيم المتينة، والإرشادات المستمدة من قائمة المنظمة العالمية لصحة الحيوان بشأن الأمراض ذات الأولوية التي يمكن أن تساعد اللقاحات في الحدّ من استخدام مضادات الميكروبات في الحيوانات، ومصارف لقاحات المنظمة العالمية لصحة الحيوان.

٣٦- **وينبغي دمج الأبعاد البيئية** دمجاً صريحاً طوال دورة حياة مضادات الميكروبات، مع تطبيق الضمانات بدءاً من الإنتاج وانتهاءً بالتخلص المأمون. وتشمل الأولويات الرئيسية ما يلي: تعزيز إدارة النفايات ومياه الصرف الصحي في تصنيع المستحضرات الصيدلانية، ومرافق الرعاية الصحية، والنظم المنزلية/ البلدية؛ والترويج للمواد الكيميائية الخضراء والمستدامة، والتصنيع المسؤول بيئياً، والمشتريات المستدامة، والشفافية، والتوسيم الإيكولوجي؛ وضمان المعالجة المأمونة والفعالة من حيث التكلفة وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي لأغراض تشمل الري؛ والتصدي لاعتبارات الملكية الفكرية. وينبغي إعطاء الأولوية للحد من الميكروبات والبقايا المقاومة لمضادات الميكروبات في النفايات ومياه الصرف الصحي، إلى جانب استخلاص الموارد، للحد من تأثيرات التلوث البيئي ودعم الممارسات المستدامة والفعالة من حيث التكلفة.

الهدف الاستراتيجي ٤: ضمان الإتاحة المنصفة لمضادات الميكروبات ووسائل التشخيص والمنتجات الصحية الأخرى، واستعمالها الملائم، والتخلص المأمون منها عبر القطاعات

٣٧- **ينبغي لخطط العمل الوطنية لمقاومة مضادات الميكروبات أن تعزز الإتاحة المنصفة والميسورة التكلفة والمستدامة لمضادات الميكروبات ووسائل التشخيص واللقاحات المضمونة الجودة من خلال تعزيز النظم عبر القطاعات.** وينبغي أن يشمل ذلك تعزيز سلاسل التوريد، وتدابير التنبؤ والقدرة على الصمود من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة والتغطية في نظم الأغذية الزراعية، مع إيلاء اهتمام خاص بصغار المزارعين، والبيئات المنكوبة بالنزاعات، وإدارة الحالات المجتمعية، ومواعة أصحاب المصلحة لتعزيز الاستعمال المسؤول لمضادات الميكروبات والتخلص المأمون من مضادات الميكروبات غير المستخدمة. وينبغي أن يشمل النهج الشامل المُسند بالبيّنات تحسين القوائم الدوائية وتحليل معلومات السوق، والتوريد الاستراتيجي، وتجميع المشتريات، والتوسع في التصنيع، وتعزيز التبادل المعرفي ونقل التكنولوجيات المتعلقة بمقاومة مضادات الميكروبات، في إطار احترام القواعد الوطنية والدولية وبما يتسق معها.

٣٨- وينبغي إكمال الإتاحة المنصفة بالإشراف الفعال على مضادات الميكروبات لتعزيز الاستعمال الملائم والتخلص المأمون عبر جميع القطاعات ومستويات الرعاية، بما فيها الرعاية الأولية والبيئات العشوائية. وفيما يتعلق بصحة الإنسان، ينبغي أن تسترشد سياسات الإشراف على مضادات الميكروبات وإرشادات العلاج الوطنية المحدثة المُسندة بالبيّنات، بما فيها التدبير العلاجي السريري، بالبيانات المحلية ومبادئ الإشراف على مضادات الميكروبات وتصنيف AWARe وكتاب المضادات الحيوية، بينما ينبغي أن تكون قوائم الأدوية الأساسية الوطنية متوائمة مع قائمة المنظمة النموذجية للأدوية الأساسية. وفي قطاعات صحة الحيوان والنبات والأغذية الزراعية، ينبغي أن يكون الاستعمال المسؤول موجهاً بإرشادات منظمة الأغذية والزراعة بشأن مكافحة المتكاملة للآفات، والاتفاقية الدولية لحماية النبات، ومواصفات الدستور الغذائي، وتوجيهات منظمة الأغذية والزراعة بشأن مراقبة جودة اللقاحات وتنفيذها ميدانياً، والمعايير الدولية للمنظمة العالمية لصحة الحيوان، والإرشادات المتعلقة باللقاحات البيطرية ومقاومة مضادات الميكروبات للحيوانات المائية والبرية، وقوائم الأدوية البيطرية الأساسية للحيوانات البرية والمائية والمنتجة للأغذية والأليفة.^{١٠} ويمكن استخدام البيّنات المستخلصة من ترصد استعمال مضادات الميكروبات إلى جانب الرؤى السلوكية لإثراء ممارسات وصف الأدوية وصرفها. وينبغي تعزيز قدرات القوى العاملة من خلال التعليم والتدريب. وينبغي دمج الأدوية البيطرية وممارسات الإنتاج الزراعي في النظم الوطنية لإدارة النفايات من أجل معالجة تدفقات النفايات المهمة.

٣٩- ولتوسيع نطاق إتاحة وسائل التشخيص والمختبرات العالية الجودة، إلى جانب الإشراف على التشخيص، أهمية بالغة لضمان الوصف المناسب لمضادات الميكروبات والاستعمال الملائم لها، والكشف المبكر عن السلالات المقاومة، وتوليد بيانات ميكروبيولوجية لترصد مقاومة مضادات الميكروبات، والتمكين من الاستجابة للفاشيات في الوقت المناسب. وينبغي للتشخيص الملائم أن يوجه عملية وصف الأدوية وأن يوفر بيّنات للبحث والتطوير من أجل استحداث الجديد من مضادات الميكروبات واللقاحات والتدخلات الأخرى. وينبغي دمج خدمات التشخيص في خدمات المختبرات الوطنية الأوسع نطاقاً لضمان القدرة المختبرية الكافية والإتاحة المنصفة، وينبغي أن تكون خدمات التشخيص متوائمة مع مبادرة المنظمة لتشخيص مقاومة مضادات الميكروبات، وأداة تقييم منظمة الأغذية والزراعة للمختبرات ونظم ترصد مقاومة مضادات الميكروبات، ومسار المنظمة العالمية لصحة الحيوان بشأن أداء خدمات الطب البيطري، والإرشادات المختبرية البيئية ذات الصلة.

٤٠- وينبغي مراجعة الأطر التنظيمية الوطنية وتعزيزها عبر القطاعات لتغطية دورة الحياة الكاملة لمضادات الميكروبات من مرحلة التطوير والتصنيع إلى مرحلة التوزيع والاستعمال والتصرف، باستخدام أداة التقييم التشريعي لمقاومة مضادات الميكروبات الصادرة عن التحالف الرباعي بشأن نهج الصحة الواحدة. وينبغي أن تبسط السياسات تسجيل المنتجات، وتوحيد مسارات الموافقة الإقليمية، وأن تتوقف تدريجياً عن استخدام مضادات الميكروبات لحفز النمو بدءاً من تلك التي صنفها منظمة الصحة العالمية بأنها مهمة طبياً، والترويج للاستعمال الوقائي الحثيف والمسؤول بما يتوافق مع مواصفات الدستور الغذائي، والخطوط التوجيهية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن مكافحة المتكاملة للآفات، والمعايير الدولية ذات الصلة للمنظمة العالمية لصحة الحيوان. وينبغي التصدي لعمليات البيع الإلكتروني غير المنظمة للأدوية التي لا تستلزم وصفة طبية، والمنتجات الطبية والبيطرية المتدنية النوعية أو المغشوشة، مع التمكن من التخلص المأمون من مضادات الميكروبات غير المستخدمة والنفايات. وللتسيق بين السلطات التنظيمية البشرية والبيطرية والبيئية أهمية بالغة للمساءلة والرقابة المستدامة.

٤١- وينبغي دمج التخلص المأمون من مضادات الميكروبات غير المستخدمة من خلال تعزيز تدابير منع إنتاج النفايات، وخطط استعادة الأدوية البشرية والبيطرية، وتوعية الجمهور في الأطر التنظيمية الوطنية وسياسات ترشيد استخدام مضادات الميكروبات.^{١١} وينبغي أن تتناول اللوائح (مثل توسيع نطاق مسؤولية المنتج) التخلص من مضادات

١٠ يشمل ذلك تحديداً مواصفات الدستور الغذائي بما فيها توجيهات مكافحة المتكاملة للآفات والاتفاقية الدولية لحماية النباتات، ومعايير المنظمة العالمية لصحة الحيوان والإرشادات والقرارات المتعلقة باللقاحات البيطرية ومقاومة مضادات الميكروبات واستخدام العوامل المضادة للميكروبات، وتصنيف المنظمة العالمية لصحة الحيوان القادم المكافئ لتصنيف منظمة الصحة العالمية AWARe، وقائمة الأدوية البيطرية الأساسية للحيوانات المنتجة للغذاء والحيوانات الأليفة، الصادرة عن منظمة بروك، والرابطة العالمية للأطباء البيطريين (WVA) والرابطة العالمية لطب الحيوانات الصغيرة (WSAVA).

١١ برنامج الأمم المتحدة للبيئة. التخلص المأمون من الأدوية غير المستخدمة - نهج الصحة الواحدة للنظم الوطنية. نيروبي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ٢٠٢٦ (تم الاطلاع في ١٣ أيار/ مايو ٢٠٢٦).

الميكروبات غير المستخدمة من المرافق الصحية والإنتاج الزراعي والنظم المنزلية/ البلدية كوسيلة للحد من التلوث وتقليل المسارات البيئية للمقاومة وتعزيز الاستعمال المستدام لمضادات الميكروبات مع حماية النظم البيئية.

الهدف الاستراتيجي ٥: تسريع البحث والابتكار في مجال مقاومة مضادات الميكروبات في جميع القطاعات

٤٢- ينبغي أن تشمل البحوث المتعددة التخصصات في مجال مقاومة مضادات الميكروبات العلوم الأساسية، والمجالات التشغيلية والتنفيذية السريرية والوبائية، وأن تتناول برامج عمل نهج الصحة الواحدة والأولويات الخاصة بكل قطاع. وينبغي النظر في سياقات مختلفة لضمان وضع سياسات قائمة على الإنصاف ومُسندة بالبيّنات لديها تأثير قابل للقياس. وينبغي للبحوث الشاملة لعدة قطاعات والمسترشدة ببرنامج عمل التحالف الرباعي بشأن نهج الصحة الواحدة في مجال مقاومة مضادات الميكروبات، أن تتصدى للفجوات المعرفية المتعلقة بدوافع مقاومة مضادات الميكروبات، ومواطن الضعف، والتغيير السلوكي، والحوكمة، والتدخلات الفعالة من حيث التكلفة والقابلة للتوسع.

٤٣- ومن الضروري توسيع نطاق البحث والتطوير والابتكار للحد من الحاجة إلى مضادات الميكروبات وضمان الإتاحة المنصفة لمنتجات مأمونة وفعالة ومضمونة الجودة لصحة الإنسان والحيوان، بما في ذلك اللقاحات، ومضادات الميكروبات الجديدة، وبدائل مضادات الميكروبات، والعوامل غير التقليدية، ووسائل التشخيص في مراكز الرعاية، والحلول البيئية، والابتكارات. وينبغي أن يشمل ذلك أيضاً الأمن البيولوجي، والتغذية، ورعاية الحيوان للوقاية من الأمراض ومكافحتها بين الحيوانات، بما في ذلك استخدام الأساليب الزراعية الإيكولوجية، والحدّ من تصريف المُمْرَضات في البيئة. وينبغي أن تسترشد أولويات البحث والتطوير في مجال صحة الإنسان والحيوان بقوائم منظمة الصحة العالمية للمُمْرَضات البكتيرية والفطرية ذات الأولوية وقوائم الأمراض ذات الأولوية للمنظمة العالمية لصحة الحيوان، وغايات البحث والتطوير، ومواصفات المنتج المستهدف، وإرشادات منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للصحة الحيوان بشأن اللقاحات للحد من استخدام مضادات الميكروبات لدى الإنسان والحيوان. وينبغي للشركات والآليات، مثل مبادرة SECURE لتوسيع نطاق الإتاحة المستدامة لمضادات الميكروبات، أن تدعم البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ولتحديد مدى أهمية البيئة ومساهمتها في مقاومة مضادات الميكروبات وآثارها على البيئة وكذلك لمعالجة التلوث الناجم عن مقاومة مضادات الميكروبات، وتعزيز القدرة على الصمود، والحد من مخاطر مقاومة مضادات الميكروبات، ينبغي أن يركز البحث والتطوير البيئي على ما يلي: المواد الكيميائية المستخدمة وممارسات الشراء؛ وإدارة النفايات ومياه الصرف الصحي؛ وترصد الميكروبات المقاومة لمضادات الميكروبات وبقايا مضادات الميكروبات؛ والدوافع البيئية.

٤٤- وينبغي أن تكون نماذج التمويل المستدامة والمناسبة للسياق أساس البحث والتطوير في مجال مقاومة مضادات الميكروبات والاستثمار في البحث والابتكار عبر القطاعات. وينبغي ربط هذه النماذج بأحكام الإتاحة والمسؤولية وكذلك بالاستدامة البيئية، ودعمها من قِبَل الشركاء في التنمية والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وينبغي أن يعتمد التمويل نهجاً بنوياً يقوم على مبدأ الصحة الواحدة ويركز على البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، بما في ذلك التمويل المختلط، والتمويل البالغ الصغر، وخطط الحوافز، والحلول التي يقودها المجتمع. ويمكن تحفيز البحث والتطوير من خلال مزيج من آليات "الدفع" التي تخفض تكاليف ومخاطر تطوير مضادات الميكروبات أو المنتجات الجديدة، وحوافز "الجذب" التي تيسر النفاذ إلى الأسواق، وتعزز الإتاحة المنصفة، وتفصل الإيرادات عن حجم المبيعات، مما يشجع الابتكار مع ضمان الاستعمال المناسب لمضادات الميكروبات والتخلص المناسب منها. وينبغي أن تكمل الآليات العالمية والإقليمية الجهود الوطنية المبذولة لضمان الدعم المنسق والمستدام للبحث والتطوير المرتبط بمقاومة مضادات الميكروبات.

٤٥- ومن الضروري تعزيز القدرات البحثية وتبني الابتكار لضمان أن تمتد حصائل البحوث إلى ما هو أبعد من تطوير المنتجات لتشمل إرشاد السياسات والحلول التشغيلية. وينبغي للشركاء في التنمية والشراكات بين القطاعين العام والخاص مساعدة السلطات الوطنية في ضمان التبني السريع للابتكارات، وتعزيز التبادل المعرفي ونقل التكنولوجيات المتعلقة بمقاومة مضادات الميكروبات، في إطار احترام القواعد الوطنية والدولية وبما يتسق معها.

الهدف الاستراتيجي ٦: تعزيز الحوكمة المتعددة القطاعات، والتمويل المستدام، والمساءلة من أجل الاستجابة المنسقة لمقاومة مضادات الميكروبات عبر جميع القطاعات وعلى جميع المستويات

٤٦- ينبغي إنشاء آليات شاملة لحوكمة وتنسيق مقاومة مضادات الميكروبات على المستوى الوطني، وعند الاقتضاء، على المستوى دون الوطني، مدعومة بولايات وصلاحيات قوية لتوجيه إعداد خطة العمل الوطنية وتنفيذها ورصدها. وينبغي أن تكون هذه الآليات مستندة إلى مستوى سياسي رفيع مناسب، مثل مستوى رؤساء الدول أو المستويات الوزارية العليا، مع تمثيل متوازن لجميع القطاعات إلى جانب أصحاب المصلحة المعنيين. وينبغي امتلاكهم للدعم المالي الكافي مع تزويدهم بدعم من الأمانة والأفرقة العاملة التقنية.

٤٧- وينبغي أن تُقدّم الهياكل العالمية لحوكمة مقاومة مضادات الميكروبات الدعم الفعال للجهود الوطنية من خلال الدعوة الرفيعة المستوى، مثل مجموعة القيادة العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات؛ وإشراك أصحاب المصلحة وتبادل الدروس المستفادة من خلال منصة الشراكة من أجل العمل على مكافحة مقاومة مضادات الميكروبات، والمؤتمر الوزاري الرفيع المستوى الذي يعقد كل سنتين بشأن مقاومة مضادات الميكروبات؛ ونشر الإرشادات العلمية عن طريق فريق الخبراء المستقل المعني بالأدلة المتعلقة بجهود مكافحة مقاومة مضادات الميكروبات، دعماً للتدخلات والتنفيذ عبر القطاعات.

٤٨- ويتطلب التنفيذ المستدام لخطة العمل الوطنية المتعددة القطاعات دمج تدخلات مقاومة مضادات الميكروبات في خطط التنمية الوطنية والجهود المتعلقة بالتغطية الصحية الشاملة والرعاية الصحية الأولية؛ واستراتيجيات الزراعة وصحة الحيوان والنبات والأمن الغذائي؛ واتفاقات التأهب والاستجابة بما في ذلك اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)؛ وتلوث البيئة، وتغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والنفايات، ومياه الصرف الصحي، وإدارة المواد الكيميائية؛ ومبادرات خطط التكيف البيئي. وينبغي تعزيز المساءلة من خلال آليات إبلاغ وطنية وعالمية شفافة ومنظمة، مثل استقصاء التقييم الذاتي القطري بشأن تتبع مقاومة مضادات الميكروبات، وتعزيزها من خلال الرصد المستقل والتقييم الخارجي المشترك لضمان التعلم والتحسين المستمرين ومواءمة مقاومة مضادات الميكروبات مع الأولويات الوطنية والعالمية الأوسع نطاقاً.

٤٩- ومن الضروري توفير التمويل الكافي والقابل للتنبؤ والمستدام لخطط العمل الوطنية لمقاومة مضادات الميكروبات داخل القطاعات وغيرها لضمان الاستجابة الفعالة لنهج الصحة الواحدة في مجال مقاومة مضادات الميكروبات. وينبغي أن تسترشد خطط العمل الوطنية المتعددة القطاعات لمقاومة مضادات الميكروبات بتدخلات مُسندة بالبيانات عالية التأثير وفعالة من حيث التكلفة، وأن تكون مرتبطة بأطر مساءلة قوية. وبينما ينبغي للبلدان زيادة التمويل المحلي، ينبغي للشركاء في التنمية^{١٢} مساعدة البلدان فيما تبذله من جهود لتقديم التمويل الدولي، عن طريق آليات مثل صندوق مكافحة الجوائح، والصندوق الأخضر للمناخ، وصندوق التكيف، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتمويل المختلط، والصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء لمقاومة مضادات الميكروبات، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف الإقليمية والعالمية.

خامساً: إطار التنفيذ

٥٠- يحدد إطار التنفيذ الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء، ومنظمات التحالف الرباعي، وأصحاب المصلحة الآخرين لترجمة خطة العمل العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات إلى نتائج قابلة للقياس. وهو يوفر إطاراً لكي تتولى الدول الأعضاء إعداد خطط العمل الوطنية المتعددة القطاعات لمقاومة مضادات الميكروبات المتوائمة مع خطة العمل العالمية المحدثة، وتحديث خطط العمل هذه وتحديد تكاليفها وتنفيذها ورصدها، ويشمل ذلك أدواراً وغايات ومؤشرات وعمليات إبلاغ محددة بوضوح.

^{١٢} يشمل ذلك المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والمستثمرين من القطاع الخاص، والمؤسسات الخيرية، ومجموعة القيادة العالمية، ومنصة الشراكة المتعددة الأطراف ومنظمات التحالف الرباعي.

النهج المتبع

٥١- بالنظر إلى اختلاف سياقات البلدان، والأعباء الناجمة عن مقاومة مضادات الميكروبات ومستويات نضج النظم، يوصى باتباع نهج متدرج في تنفيذ البلدان، مع تحديد أولويات قصيرة الأجل بحلول عام ٢٠٣٠، وأولويات متوسطة وطويلة الأجل بعد عام ٢٠٣٠، والتنفيذ التدريجي للتدخلات ذات الصلة، وتنمية القدرات، والابتكارات، وتحول النظم.

٥٢- وستتولى منظمات التحالف الرباعي، إلى جانب الشركاء الدوليين والوطنيين، تقديم دعم تقني إلى الدول مخصص وفقاً لاحتياجاتها، وتنسيق الجهود العالمية والإقليمية، وتعزيز الشراكات وتقوية النظم الوطنية لتسريع التقدم صوب تحقيق الأهداف الطويلة الأجل للاستجابة العالمية لمقاومة مضادات الميكروبات.

الأدوار والمسؤوليات

٥٣- أعد إطار تنفيذ متعدد القطاعات يحدد بوضوح الأدوار والمسؤوليات المشتركة بين جميع الجهات الفاعلة لكل من الأهداف الاستراتيجية الستة. وينبغي للدول الأعضاء، ومنظمات التحالف الرباعي، والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية، والشركاء الدوليين، والمجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية، وأصحاب المصلحة المجتمعيين، والقطاع الخاص تعظيم أوجه التآزر والتماسك والتنسيق مع تجنب الازدواجية وضمان المساءلة على جميع المستويات. وتدعم هذه الأدوار التخطيط المشترك، وتعبئة الموارد، ورصد التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف المشترك المتمثل في خفض عبء مقاومة مضادات الميكروبات من خلال العمل المستمر والمتعدد القطاعات والمنصف، وينبغي تكييفها مع السياقات الوطنية والمحلية حسب الاقتضاء.

سادساً: إطار الرصد والتقييم

٥٤- الرصد والتقييم ضروريان لضمان المساءلة، وتتبع التقدم، وحفز التنفيذ الفعال للاستجابة لمقاومة مضادات الميكروبات على جميع المستويات. وسيجري ترسيخ إطار الرصد والتقييم في نظرية التغيير، وسيستند إلى المؤشرات العالمية الراسخة والتزامات الدول الأعضاء، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، والإعلان السياسي لعام ٢٠٢٤، والأطر المتعددة الأطراف الأخرى.

٥٥- وتُشجع الدول الأعضاء على إنشاء وتحديث وتنفيذ أطر قوية للرصد والتقييم متعددة القطاعات ومتوائمة مع خطط العمل الوطنية مع مؤشرات محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وملائمة ومحددة زمنياً، يدعمها القدر الكافي من الموارد والقدرات التقنية. وينبغي أن تمكن هذه الأطر من رصد التقدم بشكل منتظم ومتسق، وتحديد الثغرات، واتخاذ الإجراءات التصحيحية.

٥٦- وينبغي لمنظمات التحالف الرباعي تقديم الإرشاد والدعم إلى البلدان لتعزيز الاتساق مع المعايير والمؤشرات العالمية، مع السماح بتحلي النهج الخاصة بكل بلد بمرونة تعكس الواقع المحلي ونظم البيانات.

= = =